# لماذا لا يعتمد لبنان نموذج عُمان؟

سلطنة عُمان
شارل جبور
charles.jabbour@aljoumhouria.com

**نجحت سلطنة عُمان حيث فشل لبنان. والفشل مردّه الى اللبنانيين أنفسهم الذين يبدّون كلّ شيء على حساب وطنهم. فكلّ المحاولات منذ معادلة «لا شرق ولا غرب» لم تصمد في مواجهة الرياح الخارجية، وعدم الصمود مردّه الى الداخل لا الخارج، لانّ الرياح لن تتوقّف، وخلاص لبنان في الحياد وحده.**

في الحديث مع المسؤولين العُمانيين هناك فصل تام، وحتى غير مرئي، بين أحاسيسهم وتطلّعاتهم ورغباتهم الشخصية، وبين مصلحة الدولة العليا التي لا يعلو عليها شيء، ويستحيل إيجاد فوارق ولو ضئيلة بالنسبة الى السياسة الخارجية، الأمر الذي يعبّر عن قناعة راسخة الى حدود الإيمان بجدوى هذه السياسية التي حمت السلطنة ووفرت لها الإستقرار ومكّنتها من الإنصراف الى البناء الداخلي والتطوير والتحديث لكلّ المؤسسات والقطاعات العامة والخاصة.

والأسباب الموجبة التي دفعت عُمان لاعتماد سياسة الحياد تتمثل بالآتي:

أولاً، الواقع الجغرافي للسلطنة، حيث انّ حدودها البرية والبحرية المفتوحة مع السعودية، واليمن، والإمارات، وإيران، تفرض عليها إقامة علاقات متوازنة مع الجميع، وترسيخ قاعدة تعامل مبنيّة على الصداقة والاحترام المتبادَل، تجنّباً لتوترات حدودية وأطماع سياسية، الأمر الذي مكّنها من ترسيم حدودها بالكامل، فيما لبنان لم ينجح في ترسيم حدوده مع سوريا نتيجةَ رفض الأنظمة السورية المتعاقبة الاعتراف بنهائية الكيان اللبناني، وحتى اتفاق الطائف لم يأتِ على ذكر الترسيم الذي تمّ بتّه في هيئة الحوار الوطني في العام ٢٠٠٦ تحت عنوان التحديد ولم يصَر الى ترجمته على أرض الواقع.

ثانياً، الواقع الديموغرافي والمالي والعسكري الذي لا يسمح لها بلعب دور يفوق إمكاناتها وقدراتها وحجمها، فضلاً عن أنها أساساً ليست في هذا الوارد، الأمر الذي دفعها الى تركيز اهتمامها وجهدها على الشأن الداخلي حصراً.

ثالثاً، الواقع المأزوم لمنطقة الشرق الأوسط، إن لجهة الصراع العربي–الإسرائيلي، او الصراعات العربية– الإقليمية، او التناقضات العربية–العربية، هذا الواقع الذي دفع السلطنة الى الابتعاد عن سياسة المحاور التي لا بدّ من أن يهدّد التوغل فيها الإستقرار الداخلي، او بالحدّ الأدنى يجعل الدولة والشعب في حال من الإستنفار حيال القضايا والأزمات الخارجية، فيما هما أحوج ما يكون الى الانكباب على الملفات الداخلية في سياق عمل تراكمي أسفر مع الوقت الى اكتمال البناء المؤسساتي من نظام المجلسين الى الحكومة والتجربة البلدية الحديثة ودور المرأة الطليعي في الشأن العام.

فالتحييد في عُمان هو أكثر من موقف وينمّ عن ثقافة وقناعة بعيداً عن السياسات الموسمية والمصلحيّة الآنيّة، بمعنى انه يتمّ اللجوء الى الحياد عندما تقضي المصلحة ذلك في مواجهة أخطار معينة، وعندما يشكّل التمحور مكسباً يتمّ التخلي عن هذه السياسة، إنما على العكس تماماً يتحوّل الحياد الى نهج ثابت وراسخ في السياسة الخارجية العُمانية.

> «ما الأفضل رأس حربة في الخارج وفوضى داخليّة، أم حياد خارجي مقابل إستقرار داخلي؟»

وهذا الثبات فرض نفسه على كلّ دول العالم وتحديداً الجوار بدفعها الى تفهّم هذه السياسة التي رفضت مقاطعة مصر بعد اتفاق كامب–ديفيد، او مقاطعة الرئيس صدّام حسين إبان الحصار الدولي والعربي عليه، او مقاطعة الرئيس السوري بشار الأسد اليوم على رغم موقف رأس الحربة لمجلس التعاون ضدّه...

ولا يرى المسؤولون العُمانيون ايّ تناقض بين عدم إغلاق السفارة في سوريا وعضويتهم الكاملة في مجلس التعاون، إنّما تشكل هذه السياسة التوفيقية تعبيراً عن تفهّم وتفاهم مشترك مع الجميع بإبعاد السلطنة عن سياسة المحاور.

ولدى وصف هذه السياسة بالإنسحابية واللّاموقف يأتي الرد سريعاً: "أيّهما افضل سياسة رأس الحربة في الخارج والفوضى في الداخل، أم الحياد الخارجي مقابل الاستقرار الداخلي؟ وعلى كلّ دولة اتباع السياسة التي تتناسب وتتوافق مع واقعها وقدراتها ومصالحها الذاتية أولاً، واستبعاد كلّ ما يمكن ان يُفرض عليها من سياسات تنعكس بالدرجة الأولى على استقرارها. فأولويتنا عُمان، عُمان أولاً، وهذه الأولوية لها أسس وموجبات يقتضي احترامها والالتزام بها، فضلاً عن انّ المنطق الصراعي لا ينتهي، ونحن غير مستعدين لتعريض شعبنا وأرضنا ودولتها للإهتزاز عند كلّ منعطف ومحطة".

وفي معرض الإستفسار عن الدور الذي لعبه السلطان قابوس بن سعيد لدى زيارته لطهران، خصوصاً انّ ما أعقب الزيارة أفضى إلى فتح قنوات التواصل على مصراعيها بين الأميركيّين والإيرانيّين وعلى أعلى المستويات، ما يؤشر الى الدور المحوَري لقابوس على هذا المستوى، "يرفض" المسؤولون العُمانيون إعطاءَ ايّ تفصيل او معلومة حول هذه الزيارة وابعادها تاركين لمخيلة السياسيين والصحافيين تقدير وتحليل ما يرونه مناسباً، مؤكدين انّ "السلطنة لا تحبّ تسليط الضوء على ما تقوم به من أدوار ترتكز على إيمانها بالتواصل والحوار".

وفي الوقت الذي كان يُفترض بعُمان أن تحذو حذو لبنان الذي كان اوّل من دعا لسياسة الحياد إعتباراً من ميثاق العام ١٩٤٣، فإذا بلبنان يُسقط هذه السياسة جزئياً مع ثورة العام ٥٨ وكلياً مع اتفاق القاهرة وصولاً الى هذه اللحظة، والمسؤولية ليست على الفلسطينيين ومن ثم السوريين وأخيراً الإيرانيين، إنما على اللبنانيين الذين استقووا بالخارج على الداخل، وبدّوا الخارج على الداخل، ومكّنوا هذا الخارج من استخدام لبنان ساحة نفوذ لسياساته ومصالحه، وتحويل البلد الصغير الى رأس حربة المشاريع الكبرى التي برهنت الأحداث انّ لا طاقة له على تحمّلها... فهل مَن يتعظ ويُعيد جدولة أولوياته؟ بالتأكيد كلا، والرهان فقط على صمود اللبنانيين وصبرهم، فضلاً عن التطورات الخارجية التي يُؤمل أن ترسم حدود النفوذ الإيراني عند حدود بلاد الأرز. ■

# لماذا اعتصم سليمان وسلام بالصمت؟

جورج شاهين
georges.chahine@aljoumhouria.com

**أضاف صمت الرئيس المكلف تمّام سلام في قصر بعبدا أمس إلى صمت رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان صمتاً مضاعفاً على المعوقات التي تحول دون تأليف الحكومة، ذلك أنّ وراء الأكمة ما وراءها. فما هو الدافع إلى هذا الصمت المدوّي؟**

كان لافتاً صمت سلام المدوّي، إذ غادر قصر بعبدا من دون الإدلاء بأيّ تصريح، وهو الذي دأب في زياراته التشاورية الأخيرة لـ"شريكه الوحيد" الدستوري في التأليف على استغلال المنبر لتوجيه الرسائل في كلّ إتجاه، وكان يقيس كلامه بميزان "الجوهرجي" فينتظر زيارة للقصر الجمهوري ليقول ما في قلبه وعلى لسانه في المهمّة التي كلّفه إيّاها 125 نائباً من نواب الأمّة ومن كلّ الفئات، قبل ان ينقلب عليه من بيده مفتاح تأليف الأكثرية النيابية التي اعتقد البعض أنّها تكوّنت في المقلب الآخر بعد استقالة حكومة الرئيس نجيب ميقاتي وراح يوزّع الأكثرية شهراً لقوى 14 آذار وآخر لقوى 8 منه.

ممّا لا شكّ فيه أنّ صمت سلام أضاف الى صمت سليمان وجهاً آخر لمن "في فيه ماء كثير"، وجعلهما في دائرة واحدة أو مركب واحد، وكأنّ ملف تأليف الحكومة من مهمّتهما فحسب، على ما يقول به الدستور، والباقون غير معنيّين إلّا بتوزيع النصائح والمهمّات، فيما الحقيقة أنّ ولادتها باتت أسيرة تفاهم صعب لم تكتمل مقوّماته على المستوى الإقليمي قبل الداخلي، فجعلها ألعوبة بيد القوى والمحاور الإقليمية رغماً عن وكلائها الداخليين، ممّن تنازلوا عن خصوصيات لبنان ومقتضيات "النأي بالنفس" على رغم علمهم بحجم قدراتهم وما لديهم من اسلحة تضمن تطبيق الشروط المعلنة، فامتهنوا منطق الشروط والشروط المضادة لتغطية مدى تورّطهم في هذه المحاور بعيداً ممّا تستدعيه الحال الداخلية من تفاهم مفقود، لا بل مستحيل، والسعي الى تجنيب البلاد تداعيات المتوقّع من إستمرار الأزمة السورية بوجهيها الإقليمي والداخلي.

> «ولادة الحكومة باتت أسيرة تفاهم صعب لم تكتمل مقوّماته الإقليمية قبل الداخلية»

وعليه، فقد بات سليمان وسلام يبحثان عن تشكيلة وزارية بـ"قنديل ديوجين" فلا يريانها وسط غابة الشروط، وأخطرها تلك التي تتحدّث في حال تشكيل حكومة عن العصيان المدني ومنع عمليات التسليم والتسلّم في الوزارات، ومحاصرة السراي الحكومي الكبير، ما لم تتمثل القوى بأحجامها النيابية، وهو أمر اعتُبر من المخالفات الدستورية، وكأنّ الحكومة باتت مجلسا نيابياً مصغراً تحكمه ثنائيتان متناقضتان قياساً على انقسام المواقف من الملف السوري وتتحكّمان باللعبة الداخلية نيابةً عن ثنائية الخارج.

لا صورة جديدة في انتظار ما يضمن الهدف منها؟

وثمّة من يعتقد، وهو على حق، بأنّ ما تنتظره سوريا، وهي مصدر كلّ القلق والتوتر في لبنان، شاء من شاء وأبى من أبى، يبقى أخطر ممّا عبر حتى اليوم، فما تمّ التفاهم عليه بين القوّتين العظميين لم يعالج أيّ شأن سوريّ داخلي، بل أقفل جانباً من النزاع الخارجي حول سوريا، ولم يُرح سوى إسرائيل من خطر الأسلحة الكيماوية التي قيل إنها السلاح الردعي الأمضى في مواجهة السلاح النووي الإسرائيلي، قبل ان يتحوّل بين ليلة وضحاها في نظر النظام السوري، سلاحاً ثقيلاً وخطيراً يلقي الأعباء عليه ويقلقه قبل غيره. ومن هنا يأتي إصرار الرئيس السوري بشّار الاسد على اعتبار التفاهم الثنائي الأميركي ـ الروسي من هذا السلاح انتصاراً له، وهو الذي يرغب بالتخلّي عنه منذ زمن، لكنّ كلفته كانت وما زالت عالية وغالية.

على هذه الخلفيات، أكّد سلام انسجامه مع نفسه، فآثر الصمت بعدما سُدّت في وجهه كل المخارج المؤدية الى التأليف، في وقت كان ينتظر ومعه رئيس الجمهورية من الزيارة الرئاسية التي كانت مقرّرة الى الرياض أن تفتح ثغرة ما في الجدار المحيط بالتأليف، فجاء التأجيل ليجعلها مستحيلة، خصوصاً بعدما تبلّغ لبنان أنّ رئيس الديبلوماسية السعودية الامير سعود الفيصل ما زال في نيويورك يتابع الملف السوري، وأنّ مدير المخابرات الأمير بندر بن سلطان في اوروبا في مهمة طويلة، وأنّ اللقاء مع العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز لا يدخل في التفاصيل التي هي في عهدة الأميرين سعود وبندر، وأن ليس من مصلحة لبنان فتح هذه الملفّات في الرياض راهناً، فكان التأجيل مخرجاً لحماية الهدف من الزيارة، إلى المرحلة التي يمكن ان يتفرّغ فيها المسؤولون السعوديون لمثل هذه الطروحات، وإلى حينه سيعلن الموعد الجديد للقمّة اللبنانية – السعودية فلننتظر! ■